الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

دمج الاستجوابين المقدمين لوزير التربية من السبيعي والرويعي وأبل وتأجيل المناقشة إلى جلسة 1 سبتمبر بناء على طلبه وموافقة المجلس

استجواب المويزري للصالح ينتهي بتقديم 10 نواب طلب طرح الثقة بالوزير

■ الغانم : هناك ارتباط وثيق بين الاستجوابين المقدمين لوزير التربية في بعض المحاور والبنود ولابد من الضم وفق تقديري

كتب أحمد الهدبيان

انتهى استجواب النائب شعيب المويزري لوزير الداخلية أنس الصالح أمس بتقديم 10 نواب طلب طرح الثقة بالوزير.

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه «تسلمت طلبًا من النواب محمد هايف، ثامر السويط، د. عبدالكريم الكندري، محمد براك المطير، نايف المرداس، شعيب المويزري، حمدان العازمي، خالد العتيبي، د. عادل الدمخي، وعبدالله فهاد لطرح الثقة من وزير المالية وذلك حسب الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة ».

وأضاف «وفقًا للمادة 102 من الدستور والمادة 144 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يجوز للمجلس أن يصدر قرارًا بهذا الطلب قبل 7 أيام على الأقل من تقديمه وعليه يرجئ التصويت على هذا الطلب إلى جلسة خاصة تعقد يوم الأربعاء الموافق 26 أغسطس، وسيتم توجيه الدعوة لها».

وكان المجلس قد ناقش أمس استجواب النائب شعيب المويزري لوزير الداخلية أنس الصالح ،إذ أكد المويزري خلال مرافعته إن الصالح لم يقم بواجبه تجاه العديد من القضايا الخطيرة التي تمس أمن المجتمع وسمعة الكويت مثل قضية الصندوق الماليزي وملف غسيل الأموال لمشاهير السوشيال ميديا حيث لم يأمر بإحالة الملفين إلى النيابة، والتي قامت بالإحالة هي وحدة التحريات في وزارة المالية.

وأضاف المويزري أن الضغط الشعبي بشأن قضية تجار الإقامات هو من دفع الحكومة إلى الاهتمام بهذا الملف، مؤكدا أن «الوزير الصالح يتصنع البطولات، وأن هناك تزويرا متعمدا لإرادة الأمة والعبث بإرادة الناخبين من خلال تسجيل ناخبين على عناوين وهمية وشوارع غير موجودة، محملا الوزير مسؤولية عدم تحصين القيود الانتخابية.

من جانبه اعتبر وزير الداخلية أن المطلوب من الاستجواب هو رأس وزير الداخلية لأنه مجرّم عند البعض أن يأتي مواطن ويجلس على هذا المقعد ويحارب تجار الإقامات.

وقال إن استجواب النائب شعيب المويزري بني على كلام مرسل من غير أدلة تدعمه، مستغربًا مطالبة المستجوب له بإثبات براءته في حين لم يثبت في استجوابه أيًا من الاتهامات التي وجهها له.

من جهة أخرى وافق مجلس الأمة على دمج الاستجوابين المقدمين لوزير التربية من النائب الحميدي السبيعي والنائبين عودة الرويعي وخليل أبل وتأجيل المناقشة إلى جلسة 1 سبتمبر بناء على طلبه وموافقة المجلس،إذ قال الرئيس الغانم أن ثمة ارتباط وثيق بين الاستجوابين المقدمين لوزير التربية في بعض المحاور والبنود.

وأضاف الرئيس الغانم «وفق تقديري ذلك يدعو إلى ضم الاستجوابين ومناقشتهما معا».

وأكد النائب الحميدي السبيعي أن طلب وزير التربية وزير التعليم العالي د. سعود الحربي تأجيل استجوابيه إلى الأول من الشهر القادم هو تكتيك نيابي يستهدف كسب الوقت لحماية الوزير .

وقال السبيعي إن استجوابي وزير التربية كانا مدرجين على جدول أعمال جلسة الأمس، لافتا إلى أن الوزير وافق على الدمج لكنه للأسف طلب التأجيل وكان يفترض به أن يكون جاهزًا خاصة وأن استجوابي له مكون من محورين فقط وهما التعيينات وأزمة التدريس وكيفية مواجهة وزاره التربية لأزمة كورونا.

وقرر المجلس التصويت على قانون مخاصمة القضاء في الجلسة المقبلة بعد أن ردته الحكومة..فيما أكد رئيس مجلس المجلس ينوه لوجود طلب نيابي لاستعجال التصويت ومشروع حكومي جديد.

وكان المجلس وافق على رسالة من رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي يطلب فيها إحالة الاقتراح بقانون بتعديل قانون إقامة الأجانب إلى لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية للارتباط وفقا للمادة «99» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس «لجنة التحقيق البرلمانية في وفاة المواطن أحمد الظفيري» النائب محمد الدلال يطلب فيها تمديد عملها إلى نهاية دور الانعقاد الحالي.

كما وافق المجلس على رسالة من النائب حمدان العازمي يطلب فيها أن تعد الحكومة تقريرا ربع سنوي يتضمن عدد القضايا المحالة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» والإجراءات المتخذة في كل قضية على حدة والأدلة التي تم على أساسها إحالتها إلى النيابة العامة وعرضه على مجلس الأمة.

ورفع رئيس مجلس الأمة جلسة المجلس العادية على أن يستكمل المجلس جلسته صباح اليوم الأربعاء.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رفع الرئيس مرزوق الغانم جلسة مجلس الامة عند التاسعة صباحا لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

الرئيس مرزوق الغانم يفتتح الجلسة...والوزيران الشيخ احمد المنصور ووليد الجاسم اعتذرا عن عدم الحضور.

عادل الدمخي : الاخ مبارك الحجرف نقل في الجلسة الماضية عن سمو الامير كلاما ...وأؤكد أن هذا لم يحصل في لقاء اعادة الجناسي علما أنه لا يجوز النقل بهذه الطريقة واطالب بشطبه كما أؤكد انه لم يحصل تحصين لرئيس الحكومة السابق.

مبارك الحجرف: ما قلته حصل على مراى ومسمع من 13 عضوا بمن فيهم رئيس المجلس...لم اترك شيئا تحت الطاولة وانا اطلب شهادة الحضور.

الوزير الحريص: نطلب شطب مانسب لصاحب السمو من المضبطة.

عادل الدمخي: أؤكد مجددا أن هذا الكلام المنسوب لسمو الامير لم يحصل كما لم يتم.

تحصين رئيس الوزراء..

مبارك الحجرف : لم ينطق لساني الا بما حصل والله على ما أقول شهيد.

الرئيس الغانم: حصل وعد لسمو الأمير أنه إذا اعيدت الجناسي.. لن نستجوب رئيس الحكومة وقيل حينها «نحن رجال ونصمل».

المجلس يوافق على شطب كلام الحجرف من المضبطة.

رياض العدساني : عادل الدمخي قال أن هناك أموالا تم ضخها في استجواب وزير المالية براك الشيتان.

عادل الدمخي: أنا لم اقصد الاخ رياض بل قصدت أن اموالا دفعت بالفعل.

حمدان العازمي : نحن في دولة مؤسسات وقانون لكن البعض يتعامل مع الكويت كانها دولة مشيخة وتجار... بنغالي يغسل أموالا ...عراقي يعبث فيها...إيراني يعبث.

صالح عاشور: يفترض أن تتقدم الحكومة بقانون علاج التركيبة السكانية...عندنا 15 ألف وافد يعالجون في الطب النفسي وآلاف غيرهم في مركز علاج الادمان فهل نحن مسؤولون عنهم؟ يفترض أن دولهم أولى برعايتهم.

أسامة الشاهين: نحتاج إلى إقرار نسب محددة لكل جنسية من جاليات الوافدين حفظا لأمن الوطن وسيادته.

عادل الدمخي : نحن مخترقون أمنيا بسبب الخطر الامني الذي تمثله التركيبة السكانية المختلة وهذا وضع يجب تصويبه.

علي الدقباسي: لا يمكن القبول بأن يلعب أجانب بالبلد منهم من يتاجر بالبشر وآخر يغسل الأموال.

عبد الله الكندري : بعض الاحالات لقضايا فساد إلى النيابة تتم بأوراق منقوصة تم العبث بها.

مجلس الأمة يوافق على ثلاث رسائل واردة إليه.

ومن تلك الرسائل رسالة من رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي يطلب فيها إحالة الاقتراح بقانون بتعديل قانون إقامة الأجانب إلى لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية للارتباط وفقا للمادة «99» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس «لجنة التحقيق البرلمانية في وفاة المواطن أحمد الظفيري» النائب محمد الدلال يطلب فيها تمديد عملها إلى نهاية دور الانعقاد الحالي.

كما وافق المجلس على رسالة من النائب حمدان العازمي يطلب فيها أن تعد الحكومة تقريرا ربع سنوي يتضمن عدد القضايا المحالة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» والإجراءات المتخذة في كل قضية على حدة والأدلة التي تم على أساسها إحالتها إلى

■ حصل وعد لسمو الأمير أنه إذا أعيدت الجناسي المسحوبة .. فلن نستجوب رئيس الحكومة

■ الصالح : المطلوب من الاستجواب هو رأس وزير الداخلية لأنه مجرّم عند البعض أن يأتي مواطن ويجلس على هذا المقعد

■ استجواب شعيب بني على كلام مرسل من غير أدلة تدعمه وأستغرب مطالبتي بإثبات براءتي في حين لم يقدم ما يدينني

شعيب المويزري خلال مرافعته

■ أترفع عن الرد على الإساءات التي وردت لحسن تربيتي وحشيمة لكم وللقاعة .. النائب يعتقد أننا في ساحة معركة وصراع

■ المادة 131 من الدستور لا توجب على الوزير التخلي عن ملكيته التجارية بل فقط وقف العمل التجاري ومن حقه الاحتفاظ بالأسهم

■ توجد حالات فردية لعسكريين وضباط يتجاوزون القانون أما التعميم فهذا ظلم وخصوصا لجهود أفراد الداخلية اثناء أزمة كورونا

وزير الداخلية يعرض المستندات على النواب

رئيس الوزراء والصالح لحظة خروجهما من القاعة عقب رفع الجلسة

مشاورات نيابية